تقييـــم اثر نشـــــــــاط جمعـــيات الإصلاح الزراعي على التنمية الـــريفية وتطوير بـــرامج عملها

هبة الله محمد السويفى، سمير الجزار ، فايزة أحمد محمد

معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية- الجيزة – مصر

المستخلص

تتحقق التنمية الريفية من خلال العديد من الوسائل والطرق يأتي في مقدمتها تنفيذ مشروعات التنمية الريفية ومن ثم تسعي مختلف الأجهزة والتنظيمات التنموية في الدول النامية ومنها التعاونيات إلى تنفيذ هذه المشروعات من أجل أحداث التنمية.

و يؤدى القطاع التعاوني دورا هاما في مجال التنمية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة، وقد اعتمدت عليه الدولة لفترات طويلة في تنفيذ سياساتها وخططها الاقتصادية والاجتماعية.

وتعتبر التعاونيات الزراعية من أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة لتوفير الخدمات للمزارعين في القطاع الزراعي حيث أن التعاونيات منظمات اقتصادية واجتماعية تعتمد على ذاتها في القيام بجميع أعمالها.

وقد أنشئت تعاونيات الإصلاح الزراعي بصدور قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والذي يعد خطوة أولى في تنفيذ التعاون الموجه في الريف المصري والذي تم من خلاله معالجة عيوب تفتت الملكيات وذلك عن طريق التجميع الزراعي للمحاصيل بهدف تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد وتحقيق أكبر استفادة مادية للأعضاء بغرض رفع مستوى معيشتهم اقتصاديا واجتماعيا. كما أن التعاونيات تعتبر طوق النجاة، فقد بلغ إجمالي عدد الجمعيات التعاونية الزراعية في جمهورية مصر العربية نحو ٥٧١٧ جمعية عام ٢٠١١[٢]، بلغ عدد أعضائها نحو ٤.٣ مليون عضو، كما بلغ رأسمالها نحو ١٤٩ مليون جنيه، كما بلغ عدد جمعيات الإصلاح الزراعي حوالي ٧٦١ جمعية موزعة على مستوى الجمهورية، تضم نحو ٣٤٩ ألف عضو، ويبلغ رأسمالها نحو ٧٥ مليون جنيه طبقا لبيانات عام ٢٠١١، كما بلغ اجمالى الأصول والخصوم بالميزانية أكثر من ٢.٥ مليار جنيه، بالإضافة إلى كونها تقوم بتقديم أكثر من ٥٠ مليون جنيه قيمة خدمات تعاونية مختلفة (رى- حرث- دراس وخلافه) مما يشير إلى كبر حجم أعمال هذا النوع من الجمعيات على الرغم من محدودية عددها.

تتحقق التنمية الريفية من خلال العديد من الوسائل والطرق يأتي في مقدمتها تنفيذ مشروعات التنمية الريفية ومن ثم تسعي مختلف الأجهزة والتنظيمات التنموية في الدول النامية ومنها التعاونيات إلى تنفيذ هذه المشروعات من أجل أحداث التنمية.

مشكلة الدراسة

على الرغم من أن جمعيات الإصلاح الزراعي تعتبر من أفضل أشكال وصور التعاونيات في جمهورية مصر العربية ، حيث تتعدد أنشطتها سواء في مجال الانتاج النباتي أو الإنتاج الحيواني، إلا

أنها كانت تستند إلى دعم الدولة لها باعتبارها مسئولة عن تنفيذ جانب كبير من سياسة الدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطاع الزراعي، وبعد تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى والتي نتج عنها العديد من المشاكل متمثلة في تقلص الدور الذي كانت تقوم به التعاونيات الزراعية، نتيجة لرفع الدعم عن مستلزمات الإنتاج وإلغاء التسويق التعاوني لكثير من المحاصيل، وارتفاع تكاليف الإنتاج والتي عانى منها المنتج الزراعي بصفة عامة ومزارعي الإصلاح الزراعي بصفة خاصة، لذا أصبح لزاما على تعاونيات الإصلاح الزراعي أن تنافس القطاع الخاص في مجال توفير مستلزمات الانتاج لأعضائها وتسويق منتجاتهم، وأن تقوم بالمشروعات الإنتاجية والخدمية التي تعود بالنفع على هؤلاء الأعضاء حتى تجد المبرر الكافي لاستمرارها في النشاط.

هدف الدراسة

استهدفت الدراسة تقييم كفاءة أداء الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى في جمهورية مصر العربية، بصفتها تجربة رائدة في التعاونيات الزراعية المصرية، وذلك بهدف رفع كفاءة هذه التعاونيات اقتصاديا واجتماعيا لخدمة أعضائها، والمساهمة في رفع مستوى معيشتهم، ويتحقق ذلك من خلال ف قياس كفاءة أداء الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى اقتصاديا واجتماعيا، للوقوف على الوضع المالي والاقتصادى لهذه الجمعيات والتعرف على الجوانب الإيجابية لتقويتها.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على أساليب التحليل الوصفي والكمي في المعالجة الإحصائية والرياضية للبيانات، كما تم استخدام مقاييس كفاءة الأداء في الجمعيات التعاونية، كما اهتمت الدراسة بتقييم بعض المجموعات من الظواهر ذات الصلة بأداء التعاونيات الزراعية، وعلى الأخص: الأداء المالى، الأداء التنظيمي والإداري، الأداء التشغيلي، وقياس بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى التى تحقق أهداف الدراسة.

كما اعتمدت الدراسة بصورة أساسية على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة التى تصدرها الجهات المختصة والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الادارة المركزية للتعاون الزراعى والتنمية الريفية، الهيئة العامة للإصلاح الزراعى، الميزانيات العمومية للجمعيات التعاونية المحلية للإصلاح الزراعى المختارة فى عينة الدراسة، كما اعتمدت الدراسة على البيانات التي تم الحصول عليها من خلال تصميم استمارة استبيان تم اعدادها لإجراء الدراسة الميدانية فى محافظة البحيرة ، كما تم الاستعانة ببعض المراجع والدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة فى هذا المجال لمحاولة التعرف على ما توصلت إليه من نتائج.

تحديد حجم العينة

تم اختيار محافظة البحيرة منطقة أدفينا وبها عدد ١٣ جمعية محلية، تمثل نحو ١٠ ٥/٥ من اجمالى الجمعيات المحلية بمحافظة البحيرة التي يبلغ عدد الجمعيات المحلية بها ١٣٨ جمعية محلية.(٥)

معايير تقييم الأداء في الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي

يتضمن هذا الجزء من الدراسة قياس كفاءة الأداء في الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي ، وذلك من خلال التعرض لبعض المؤشرات الاقتصادية على مستوى محافظة البحيرة ، وكذلك قياس الأداء المالي ، والأداء التنظيمي والإدارى ، والأداء التشغيلي، وقد تم تطبيق بعض المقاييس على الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي التي تم اختيارها في عينة الدراسة. ومن أهم هذه المقاييس نسب السيولة المالية، و نسبة التداول، ونسبة السيولة الحادة أو السريعة، وكذلك نسب إيفائية الدين، ودرجة ملكية الأعضاء للموجودات التعاونية بالإضافة إلى قياس معدل الفائض الاقتصادى أو ما يطلق عليه "الربحية" حيث يعتبر هذا المقياس من مقاييس الكفاءة الشاملة في التعاونيات ، وكذلك تقييم الأداء التنظيمي والإدارى، والأداء التشغيلي في الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية للإصلاح الزراعى في عينة الدراسة.

وبدراسة بعض المؤشرات الاقتصادية لجمعيات الإصلاح الزراعي على مستوى الجمعيات المحلية والمشتركة على مستوى محافظة البحيرة أشارت بيانات الجدول رقم (١) أن إجمالي رأس مال الجمعيات المحلية و المشتركة في محافظة البحيرة بلغ نحو ٢٢.٢ مليون جنيه مقابل ٢٢ مليون جنيه في العام السابق أي بزيادة قدرها نحو ١٦٦.٧ ألف جنيه، وبنسبة قدرها ٠.٧٦% .

جدول رقم (١) : بعض المؤشرات المالية بحافظة البحيرة عامي(٢٠١٠، ٢٠١١): (بالمليون جنيه)

البند	السنة	الجمعيات المحلية	المشتركة	الإجمالي
رأس المال	٢٠١١/٠٦/٣٠	١٨.٧	٣.٤٤	٢٢.١٨
الزيادة أو	٢٠١٠/٠٦/٣٠	١٨.٦	٣.٤٣	٢٢.٠٢
النقص	%	٠.٨٤	٠.٣٣	٠.٧٦
الفائض	٢٠١١/٠٦/٣٠	٢.٠٩	٠.٦٥	٢.٧٤
الزيادة أو	٢٠١٠/٠٦/٣٠	٢.١٦	٠.٥٤	٢.٧
النقص	%	٣.٤-	١٩.٤	١.٢
العجز	٢٠١١/٠٦/٣٠	٠.٠٩	٠	٠.٠٩
الزيادة أو	٢٠١٠/٠٦/٣٠	٠.٠١	٠.٠٠٢	٠.٠٢
النقص	%	٥٥٧.٨	١٠٠	٤٥٧.٥
الإحتياطي والمخصصات	٢٠١١/٠٦/٣٠	٣٢.٤	١١.٣٢	٤٣.٧
الزيادة أو	٢٠١٠/٠٦/٣٠	٣٠.٠٣	١٠.٦٩	٤٠.٧
النقص	%	٧.٩	٥.٩	٧.٤

الأرقام السالبة تعبر عن نسبة العجز

المصدر: جمعت وحسبت من الميزانيات العمومية للجمعيات التعاونية الزراعية المحلية بمحافظة البحيرة ، بيانات غير منشورة ٢٠١٢

أما فيما يتعلق بالجمعيات المحلية فقد زاد رأسمالها من نحو ١٨.٦ مليون جنيه عام ٢٠١٠ إلى نحو ١٨.٧ مليون جنيه عام ٢٠١١ بنسبة زيادة تقدر بنحو ٠.٨٤ ٥/٥ ، أما الجمعيات المشتركة فقد

بلغ رأسمالها عام ٢٠١٠ نحو ٣.٤٣ مليون جنيه إزداد ليبلغ نحو ٣.٤٤ مليون جنيه عام ٢٠١١، بنسبة زيادة تقدر بنحو٠.٣٣%.

أما بالنسبة للفائض المتحقق للجمعيات التعاونية بمحافظة البحيرة فقد بلغ اجمالى الفائض عام ٢٠١٠ نحو ٢.٧ مليون جنيه إزداد ليبلغ نحو ٢.٧٤ مليون جنيه عام ٢٠١١ بنسبة تقدر بنحو ١.٢ ٥/، كما بلغ اجمالى الفائض في الجمعيات المحلية عام ٢٠١٠ نحو ٢.٢ مليون جنيه انخفض ليبلغ نحو ٢.١ مليون جنيه عام ٢٠١١ بنسبة تقدر بنحو ٣.٤ ٥/، أما فيما يختص بالجمعيات المشتركة فقد زاد الفائض بها من نحو ٥٤١ ألف جنيه عام ٢٠١٠ إلى نحو ٦٤٧ ألف جنيه عام ٢٠١١ بنسبة زيادة بلغت نحو ١٩.٤%، وربما يرجع ذلك إلى أن الجمعيات المشتركة تقوم بتنفيذ مشروعات برأسمال كبير نسبيا وهذه المشروعات تشارك فيها الجمعيات المحلية وتحصل كل الجمعيات على نسبة من العائد الذي تدره هذه المشروعات .

أما عن نسبة العجز، فقد بلغ اجمالى العجز نحو ١٦ ألف جنيه عام ٢٠١٠ زادت إلى نحو ٨٧ ألف جنيه عام ٢٠١١بنسبة زيادة تقدر بنحو ٤٥٧.٥% يرجع هذا العجز إلى الجمعيات المحلية التي زاد بها العجز من نحو ١٣ ألف جنيه عام ٢٠١٠ إلى نحو ٨٧ ألف جنيه عام ٢٠١١بنسبة زيادة بنحو ٥٥٧.٨ ٥/، أما الجمعيات المشتركة فلم تحقق عجزا في عام ٢٠١١بينما كان لديها عجز في عام ٢٠١٠ يبلغ نحو ٢.٣ ألف

كما يتضح من بيانات الجدول رقم (١) أن اجمالى الإحتياطى والمخصصات فقد بلغت نحو ٤١ مليون جنيه عام ٢٠١٠ زادت إلى نحو ٤٤ مليون جنيه عام ٢٠١١ ، بنسبة زيادة تقدر بنحو ٧.٤ ٥/، في نفس الوقت زادت الاحتياطيات والمخصصات في الجمعيات المحلية من نحو ٣٠ مليون جنيه عام ٢٠١٠ إلى نحو ٣٢.٤ مليون جنيه عام ٢٠١١، بنسبة زيادة تقدر بنحو ٧.٩ ٥/، كما زادت الاحتياطيات والمخصصات أيضا في الجمعيات المشتركة من نحو ١٠.٧ مليون جنيه عام ٢٠١٠ إلى نحو ١١.٣ مليون جنيه عام ٢٠١١ ، بنسبة زيادة تقدر بنحو ٥.٩ ٥/، مما سبق يتضح زيادة رأس المال عام ٢٠١١ عنه في ٢٠١٠ بنسبة زيادة ضئيلة ، أما بالنسبة للعجز فقد ارتفعت نسبته بدرجة كبيرة جدا عام ٢٠١١عما كانت عليه عام ٢٠١٠ وذلك في الجمعيات المحلية والاجمالى، في الوقت الذي لم تحقق الجمعيات المشتركة أي عجز عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، وربما يرجع ذلك إلى عدم تسديد الأعضاء مديونياتهم إلى الجمعية، حيث يلجأ البعض منهم إلى تسويق محاصيله لحسابه الخاص لا عن طريق الجمعية حتى لا يقوم بتسديد ما عليه من مديونيات.

معايير قياس كفاءة الأداء فى تعاونيات الإصلاح الزراعي :

تستخدم مجموعة من المعايير لقياس كفاءة الأداء فى الجمعيات التعاونية أياً كان نوعها أو أغراضها أو مجالات أنشطتها، وهذه المعايير لها علاقة بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتعاونيات من ناحية وتدعيم شرعيتها التعاونية من ناحية أخرى وذلك وفقا لما يلى:

أ- **الأداء الوظيفي:** ويختص بقياس مدى قدرة الجمعية على تحقيق أهدافها الأولية والثانوية، وبالتالي تحقيق ما يصبوا إليه أعضاؤها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من اجل قيام التعاونيات بمهامها أو وظائفها المنشأة من اجلها والمنصوص عليها في القوانين واللوائح الداخلية المنظمة لها،

وهى تلك المعايير التي تعتمد على طبيعة وأهداف ووظائف المنظمة التعاونية، وتتمثل في مدى الانجازات الاقتصادية التي تقدمها التعاونية الزراعية لأعضائها، كما تتضمن مقدار ما توفره التعاونيات الزراعية من مستلزمات الإنتاج كالتقاوي، و الأسمدة، والمبيدات، والقروض والسلف، والميكنة الزراعية وذلك في المواعيد المناسبة ومدى توافرها أو كفايتها ومدى رضاء أعضاء التعاونية الزراعية عن الخدمات المقدمة، وهناك بعض المؤشرات الاقتصادية في هذا المجال[1] مثل النسبة المئوية للمساحة التي تم تغطيتها بقرض معين، النسبة المئوية لعدد المستفيدين من خدمة ما من الخدمات التي تقدمها التعاونية الزراعية، النسبة المئوية للكميات الموزعة من خدمة ما ، النسبة المئوية لحجم الائتمان ، نسبة سداد القرض، نسبة الميكنة الزراعية التعاونية ، نسبة مصروفات قطع الغيار والإصلاح لآلات الجمعية التعاونية، النسبة المئوية لكمية المحاصيل التى يتم تسويقها تعاونيا، النسبة المئوية للخدمات الاجتماعية التى تقدمها الجمعية التعاونية لأعضائها، نسبة الخدمات الإرشادية التي تقدمها الجمعية التعاونية للأعضاء. وغالبا ما تعكس تلك النسب السابقة مدى قدرة التعاونية الزراعية على زيادة الانتاج الزراعى، وسد احتياجات الزراع الأعضاء.

ب - الأداء المالي للتعاونيات الزراعية:[4] ويعرف بمدى قدرة التعاونية على أن تحتفظ لنفسها بمركز مالي وتمويلي يمكنها من تقديم التسهيلات والخدمات اللازمة لأعضائها و يتوقف نجاح التعاونيات في مساهمتها بفاعلية في أداء مختلف وظائفها ومواجهة متطلبات أعضائها في القيام بتوفير القدر الكافي من الأموال اللازمة للقيام بهذه الوظائف والمتطلبات، ولذلك فان مدى قدرة التعاونيات على أن تحتفظ لنفسها بمركز مالى سليم يعد من المقاييس المالية والاقتصادية الهامة للتعاونيات، حيث يساهم ذلك في تدعيم سمعتها ائتمانياً لدى مقرضيها ومستقبلى خدماتها والمتعاملين معها، و بما يؤدى إلى الحد من المشكلات التى تواجهها، ويتلازم مع رؤوس أموال التعاونيات وكفايتها واستثماراتها ضرورة الاهتمام بوضع سياسة مالية تستهدف تحقيق التمويل الكافى لأعمالها بالوسائل العلمية والتعاونية.

ويستهدف التحليل المالي في التعاونيات الاستفادة من البيانات والمعلومات المتوفرة لديها، كالميزانية العمومية والميزانية التقديرية وقائمة التشغيل وقائمة مصادر واستخدامات الأموال وذلك بغرض الوقوف على المركز المالي للتعاونية وتحديد مركزها الائتماني، والوقوف على رأس المال الذاتي ومكوناته ،وتخطيط السياسات المالية للتعاونيات وتقييم صلاحية هذه السياسات ، ومعرفة الأموال التى تحصل عليها التعاونية من المصادر الخارجية ، والوقوف على الفائض الاجمالى الصافي واجمالى المصروفات والنفقات وبنودها وتوزيع الفائض الصافي.

ومن جهة أخرى فإن الموقف المالي للتعاونيات يحتاج دائما إلى تخطيط على كافة المستويات من حيث تكوينه واستثماره، كما يحتاج أيضا إلى أوضاع إدارية وتنظيمية و نظم محاسبية دقيقة، بالإضافة إلى أساس تشريعي متين تستند إليه العمليات المالية ويحاكم بمقتضاها المخالفون، وتصحح على أساسها الانحرافات والمشكلات المالية.

تطبيق مؤشرات الأداء المالي في الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي بعينة الدراسة:

تتعدد النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي والاقتصادي لأعمال التعاونيات وفيما يلى عرضاً لنتائج تطبيق تلك المجموعة من المقاييس على البيانات المالية للجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى بمحافظة البحيرة.

نسب السيولة المالية [٧] وتستخدم هذه النسب في تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل، والتعرف على درجة تداول عناصره. كما توضح مدى قدرة التعاونية على سداد الديون الجارية المستحقة عليها في تاريخ الاستحقاق، وكذلك انتهاز الفرص المناسبة كما توضح درجة التوازن بين مقدرة التعاونية على الالتزام بتعهداتها الجارية و بين كفاءة الاستثمار، كما تعتبر هذه النسب مفيدة جدا في تحليل أعمال ونشاط التعاونيات، وتعد بمثابة أدوات هامة للرقابة المالية على التشغيل، كما أنها تستخدم كمعايير أو مؤشرات لتقييم الأداء المالي والاقتصادي للتعاونيات بصفة خاصة، وتقييم الأداء التعاوني بصفة عامة.

١- **نسبة التداول** ويطلق عليها نسبة السيولة العادية، وهى تقيس وتظهر مدى قدرة التعاونية على مواجهة التزاماتها السنوية الجارية ونسبة التداول يمكن حسابها بقسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة وفقا للآتي :

نسبة التداول= الموجودات المتداولة/ المطلوبات المتداولة

وتدل نسبة التداول على مدى تغطية الموجودات المتداولة للمطلوبات المتداولة، حيث أن زيادة المطلوبات المتداولة بشكل أسرع من الموجودات المتداولة يقلل من هامش التغطية، حيث تعكس انخفاض نسبة التداول عدم قدرة التعاونية على سداد التزاماتها الجارية وبالتالى عدم قدرتها على التوسع في المشروعات اللازمة لخدمة أعضائها، وكذلك عدم قدرة التعاونية على استيعاب خسائرها وبالتالي عدم نجاحها اقتصاديا.

ومن الناحية التمويلية يجب أن تكون الموجودات المتداولة تساوى مرة ونصف أو ضعف المطلوبات المتداولة، أى نسبة التداول يجب أن تكون من (١.٥ – ٢ : ١) إلا أن مدى قبول نسبة معينة يعتمد على نوع القطاع التعاونى أو نوع التعاونية التى تنتمى إلى قطاع معين، غير أن الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة هو واحد صحيح.

٢. **نسبة السيولة** الحادة: ويطلق عليها نسبة السيولة السريعة أو الفورية، وهي تقيس مدى قدرة التعاونية على مواجهة التزاماتها الفورية أو المفاجئة التي قد تتعرض لها، وتحسب بقسمة الموجودات المتداولة سريعة الدوران على المطلوبات المتداولة وفقا للآتي :

نسبة السيولة الحادة = الموجودات المتداولة سريعة الدوران/ المطلوبات المتداولة.

حيث أن الموجودات سريعة الدوران هي الموجودات المتداولة منقوصة منها البضاعة وحسابات الذمم التي تزيد مدتها عن ستين يوما، وتعتبر هذه النسبة أكثر استخداما وأهمية عن نسبة التداول، حيث تأخذ في الاعتبار عند حسابها تلك الموجودات سريعة القابلية للتحول إلى نقدية، فالبضاعة يصعب في كثير من الأحيان تحويلها إلى نقدية بسهولة، كما أن حسابات الذمم تتباين كثيرا في إمكانية تجميعها بسهولة أيضا. ويلاحظ أن نسبة واحد صحيح تعتبر نسبة مقبولة، حيث أن التعاونية

يمكنها مواجهة التزاماتها الواجبة السداد فورا حيث أن توافر قدرا مناسباً من المال السائل لدى التعاونية له مزايا عديدة منها :

. الخصومات التى تحصل عليها نتيجة التعامل مع الغير بالنقد.

. عدم اضطرارها لدفع فوائد للحصول على تسهيلات ائتمانية.

. القدرة على انتهاز الفرص المناسبة لشراء المستلزمات .

. القدرة على تزويد الآلات بما تحتاجه من متطلبات جارية مثل قطع الغيار التى تتآكل فى المدى القصير.

فالسيولة إذن هى عصب المؤسسات الاقتصادية، وضرورة لضمان استمرارها وتطويرها، وعليه فيجب أن تكون الأرصدة النقدية كافية بحيث ترفع من سمعة الجمعية ائتمانيا عند التقدم للاقتراض، وتمكنها من سداد التزاماتها الجارية بانتظام.

قياس نسب السيولة المالية فى محافظة البحيرة:

بتطبيق هذا المقياس على بيانات الميزانيات العمومية للجمعيات المحلية التابعة لمنطقة ادفينا للإصلاح الزراعى عام ٢٠١١ والتى يوضحها الجدول رقم (٢) حيث تبين أن أعلى نسب تداول قد بلغت (٢.٨٥ ، ٢.٥٤ ،١.٩٦ ، ١.٥٢ : ١) وذلك في جمعيات الجدية وادكو والبوصيلى والجديدة على الترتيب، كما اتضح من نفس الجدول أن نسب التداول الأقل من الواحد الصحيح كانت في جمعيات التفتيش وسيدي عمر والساحل والعامرية ومنشية علوان والكوم والملقة الأمر الذى يتطلب ضرورة زيادة نسبة التداول في هذه الجمعيات وذلك عن طريق زيادة الاصول المتداولة أو عن طريق تقليل المطلوبات المتداولة، حتى يمكنها مواجهة التزاماتها، ويعتبر الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة في التعاونيات هو ١:١ حيث أن هذه النسبة تعنى أن التعاونية ما زالت قادرة على تغطية التزاماتها المالية وفى حالة انخفاضها عن الواحد الصحيح فان هذا يعنى عدم مقدرة التعاونية على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وفى هذه الحالة تواجهها مشاكل وصعوبات.

وبحساب نسبة السيولة الحادة والتي هي عبارة عن الموجودات سريعة الدوران مقسومة على المطلوبات المتداولة للجمعيات التعاونية، اتضح من نتائج نفس الجدول أن هناك تباين واضح بين هذه الجمعيات فقد جاءت في المرتبة الأولى جمعية الجدية تليها جمعيات ادكو والجديدة والبوصيلى، بينما كانت نسبة السيولة الحادة أقل من الواحد الصحيح في كل من سيدى عمر والتفتيش والعامرية ومنشية علوان والساحل والكوم والملقة وكلها نسب تقل عن الواحد الصحيح، كما أن الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة يعتبر ١:١ أيضا حيث أن التعاونية يمكنها مواجهة التزاماتها الواجبة السداد فورا، فمن المعروف أن توافر قدر مناسب من السيولة المالية لدى الجمعية يحقق لها العديد من المزايا ومن أهمها القدرة على انتهاز الفرص المناسبة لشراء مستلزماتها من أسمدة وتقاوى ومبيدات وغير ذلك من مستلزمات الانتاج، علاوة على ذلك الخصومات التي يمكن الحصول عليها نتيجة للتعامل بالنقد، وغيرها من المزايا، وهذا يتفق مع مفهوم أن السيولة هي عصب المؤسسات الاقتصادية، وضرورة لضمان استمرارها وتطويرها.

جدول رقم (٢) : مؤشرات ونسب السيولة المالية للجمعيات المحلية للإصلاح الزراعي بمنطقة ادفينا بمحافظة البحيرة في ج.م.ع عام ٢٠١١ :

البيان / الجمعية	أصول متداولة (بالجنيه)	خصوم متداولة (بالجنيه)	موجودات سريعة الدوران (بالجنيه)	نسبة التداول	نسبة السيولة الحادة
الساحل	٣٦٣٨٢٩	٦٠٥٢٥٠	١٥٢٢٩٧	٠.٦	٠.٢٥
الكوم	٣٠٩٥١٠	٨٧٥٤١٦	٢٠٤١٣٩	٠.٣٥	٠.٢٣
الملقة	٣٦٩٣٣٤	١١٨٦٥٢٩	١٢٨٦٤٢	٠.٣١	٠.١٢
التفتيش	٩٦٩٤٣٢	١١١٧١٠٣	٤٤٤٩٩٠	٠.٨٧	٠.٤
الجدية	٤٥١٩٤٤	١٥٨٥١٧	٣٢٨٥٥٦	٢.٨٥	٢.٠٧
الجديدة	٦٧٦٣٨٦	٤٤٤٢٤٠	٥٦٤٣٥٠	١.٥٢	١.٢٧
البوصيلي	٤٣٣٣٠٦	٢٢٠٩٠٣	٢٥٧١٩٤	١.٩٦	١.١٦
العامرية	٤٤٩٨٩٩	٧٨٤٧٨٣	٣١٢٤٨٥	٠.٥٧	٠.٤
م. علوان	١٩٦٣٣٢	٤٤٠٠٢١	١٣٧٠٣٩	٠.٤٥	٠.٣١
ادكو	٩٤٩٩٩٤	٣٧٣٣٥٨	٦١٤٩٤٨	٢.٥٤	١.٦٥
سيدي عمر	٥٥٩٦٣٧	٧٢٧٣٧٨	٣٣٦٣٢٠	٠.٧٧	٠.٤٦

المصدر: جمعت وحسبت من الميزانيات العمومية للجمعيات التعاونية المحلية بمنطقة ادفينا للإصلاح الزراعي ، بيانات غير منشورة ٢٠١٢.

نسب إيقائية الدين :

كما هو يجب أن يكون هناك تناسب وتوازن تام بين التمويل الذاتي (حقوق التعاونيين) وبين إجمالي القروض التي تحصل عليها التعاونية من ناحية و بين هذه القروض ومجوداتها وذلك من ناحية أخرى. كما تبين نسب إيفائية الدين مدى مساهمة كل من أعضاء التعاونية والدائنين في تمويل التعاونية ومشروعاتها، ومن أهم هذه النسب التي يمكن أن تحقق التوازن المشار إليه هى:

١- نسبة المطلوبات الإجمالية إلى حقوق التعاونيين (الثروة الصافية) :

وتوضح هذه النسبة العلاقة بين التمويل الذي يتم بقروض إلى التمويل الذاتي (اى المقدم من أعضاء التعاونية)، أى تقيس وتظهر الأهمية النسبية لرأس المال المتاح من قبل الأعضاء ومن قبل المقرضين (الدائنين)، وهى تشير بذلك إلى درجة الرفع المالي (وهى قيام التعاونية باستخدام الأموال المقترضة من الغير من أجل تحقيق أهداف التعاونية). وتبين حقوق ملكية الأعضاء في هذه النسبة الأساس المالي الذي بناء عليه تستطيع التعاونية أن تحصل على قروض. وتحسب كالتالي:

نسبة المطلوبات الإجمالية إلى حقوق التعاونيين= المطلوبات الإجمالية / حقوق التعاونيين :

ويفضل الدائنون عادة احتفاظ التعاونية بنسبة معتدلة للاقتراض إلى حقوق التعاونيين، حيث أن انخفاض هذه النسبة يؤدى إلى زيادة الضمان الذي يتمتع به هؤلاء عند مواجهة خطر الخسارة في حالة التصفية، وبصفة عامة يفضل الدائنون ألا يقل مساهمة التعاونيين إلى أموال التعاونية عن النصف لكي يمكنهم تقديم قروض.

وفى حقيقة الأمر فإن هذه النسبة تبين مدى ما تكون عليه إدارة التعاونية وملكيتها من حيث هل إدارة التعاونية يسيطر عليها فعلا الأعضاء أم المقرضون وتعتبر نسبة ١.١:١ أوعلى الأقل نسبة ١:١نسبة مقبولة أو مرغوبة لصالح التعاونية.

٢- نسبة المطلوبات الإجمالية إلى الموجودات الإجمالية [٦]

إن التغير بالزيادة أو النقصان في هذه النسبة قد يعنى التوسع أو الانكماش في أعمال التعاونية وفى موجوداتها الإجمالية عن طريق استدانة قروض طويلة الأمد وجارية، وبالتالى فإن هذه النسبة تساعد فى معرفة نوع وطبيعة العلاقة بين الأموال المقترضة وإجمالى الأموال المستثمرة فى التعاونية والتي تمثلها الموجودات الإجمالية.

* أما نسبة المطلوبات الاجمالية إلى الموجودات الاجمالية فان التغير بالزيادة أو النقصان في هذه النسبة قد يعنى التوسع أو الانكماش في أعمال التعاونية وفى موجوداتها الإجمالية عن طريق استدانة قروض طويلة الأمد وجارية، ويطلق على هذه النسبة فى بعض الأحيان (نسبة الدين)، ويفضل أن تكون هذه النسبة فى حدود (٣:١) وذلك لأن انخفاض هذه النسبة يؤدى إلى زيادة عنصر الأمان في حالة تعرض التعاونية لمخاطر التصفية.

تطبيق نسب ايفائية الدين فى عينة الدراسة بمحافظة البحيرة:

*وبحساب نسبة المطلوبات الإجمالية إلى حقوق التعاونيين فى الجمعيات التابعة لمنطقة ادفينا للإصلاح الزراعي، من واقع البيانات الواردة في الجدول رقم (٣) تبين أن هذه النسب قد بلغت (٥.٠٩، ٤.٠٦ ، ٣.٨٣ ، ٣.٧٦ ، ٣.٤ ، ٢.٩٨ ، ٢.٣٧ ، ٢.١٤ ، ١.٥٥ ، ١.٤٩ : ١) ، في جمعيات التفتيش والساحل والكوم وسيدى عمر والعامرية ومنشية علوان والبوصلى والجديدة وادكو والملقة والجدية على الترتيب، ويشير هذا النوع من النسب إلى مدى ما تكون عليه إدارة التعاونية وملكيتها وتعكس هل إدارة التعاونية يسيطر عليها فعلا الأعضاء أم المقرضين، وتعتبر نسبة ١. ١: ١ على الأقل نسبة مقبولة أو مرغوبة لصالح التعاونية،

مما سبق يتبين أن النسب التى حصلت عليها الجمعيات تزيد عن هذه النسبة وهذا يدل على أن الاساس المالي لهذه الجمعيات عند المستوى الذي تستطيع معه التعاونية أن تحصل على القروض التى تحتاج إليها من الجهات المقرضة.

وتكون هذه النسبة مقبولة عندما تكون فى حدود الثلث (٣:١) وعادة يفضل الدائنون أن تكون نسبة الديون متوسطة أو معقولة، حيث أنه كلما انخفضت هذه النسبة زاد عامل الأمان بالنسبة لهم، في حالة تعرض التعاونية لمخاطر التصفية، أما إدارة التعاونية وأعضائها فيفضلون نسبة ديون (اقتراض) مرتفعة لتعظيم المنافع المتحققة لهم.

جدول رقم (٣) : مؤشرات و نسب ايفائية الدين للجمعيات المحلية للإصلاح الزراعي بمنطقة ادفينا بمحافظة البحيرة في ج.م.ع عام ٢٠١١ :

البيان / الجمعية	إجمالي الموجودات (بالجنيه)	حقوق التعاونيين (بالجنيه)	إجمالي الخصوم (بالجنيه)	المطلوبات الإجمالية إلى حقوق التعاونيين	المطلوبات الإجمالية إلى الموجودات الإجمالية
الساحل	٦٩٨٥٦٩	٢٥٤٧٣٢	١٠٣٤٣٧٦	٤.٠٦	١.٤٨
الكوم	٦٢٧٩٨٦	٣٨١٤٤٣	١٤٥٩٠٢٣	٣.٨٣	٢.٣٢
الملقة	٧٤٣٢٣٤	١١٨٦٥٢٩	١٧٧٢٨٤٥	١.٤٩	٢.٣٩
التفتيش	١٠٣٤٧١٦	٢٧٦٣٩٣	١٤٠٦٢٣٥	٥.٠٩	١.٣٦
الجدية	٤٩٩٧٤٢	٢٦٨٩٥٩	٤٠١٥٥٨	١.٤٩	٠.٨
الجديدة	٩١٣١١٩	٤٦١١٣٣	٩٨٦٥٩٨	٢.١٤	١.٠٨
البوصيلي	١٠٩٣٣٩٥	٤٤٢٤٨٦	١٠٤٧٤٧١	٢.٣٧	٠.٩٦
العامرية	٨٧٤٢٩٥	٤٣٤٣٤٩	١٤٧٧٣٣٣	٣.٤	١.٦٩
م. علوان	٤٧٤١٥٥	٣٠٨٨٤٦	٩٢١٤٣٨	٢.٩٨	١.٩٤
ادكو	١٣٠٦٩٢٨	٦٦٠٥٨٧	١٠٢٦٠٠٧	١.٥٥	٠.٧٩
سيدي عمر	٧٩٦٠٢٨	٣٠٠٥٣٥	١١٣٠٨٤١	٣.٧٦	١.٤٢

المصدر: جمعت وحسبت من الميزانيات العمومية للجمعيات التعاونية المحلية بمنطقة ادفينا للإصلاح الزراعي ، بيانات غير منشورة ٢٠١٢.

ويتضح من نتائج الجدول رقم (٣) أن أفضل الجمعيات من حيث نسبة المطلوبات الاجمالية إلى الموجودات الاجمالية هى جمعيات ادكو والجدية والبوصيلى حيث بلغت نسبتها حوالى (٠.٧٩، ٠.٨ ،٠.٩٦) على الترتيب، وهذه النسب أقرب إلى النسبة المطلوبة حيث أنه كلما انخفضت هذه النسبة زاد هامش الأمان بالنسبة للدائنين والجمعية، بينما الجمعيات التى بها نسب ليست جيدة هى جمعيات الجديدة والتفتيش وسيدى عمر والساحل والعامرية ومنشية علوان والكوم والملقة وقد بلغت هذه النسب حوالى (٠٨. ١، ٣٦، ١، ٤٢، ١، ١.٤٨، ١.٦٩، ١.٩٤، ٢.٣٢ ، ٢.٣٩) على الترتيب ، وهى نتائج تشير إلى أن الأساس المالي لهذه الجمعيات التعاونية غير قوى و لا يشجع الجهات المقرضة على تقديم قروض للجمعيات، وتؤدى زيادة هذه النسبة إلى زيادة الخطر على التعاونية.

- نسب درجة ملكية الأعضاء لموجوداتهم التعاونية وتدعيمهم لها: ومن هذه النسب

نسبة حقوق التعاونيين إلى الموجودات الإجمالية وهذه النسبة تحسب بقسمة حقوق التعاونيين على الموجودات الإجمالية.

نسبة حقوق التعاونيين إلى الموجودات الإجمالية = حقوق التعاونيين/ الموجودات الإجمالية.

والتغير بالزيادة أو النقصان في هذه النسب قد يعنى التوسع أو الانكماش فى أعمال التعاونية وفى موجوداتها الإجمالية عن طريق رأس مال الأعضاء المستثمر، وهى تقيس وتظهر درجة ملكية

التعاونيين الأعضاء لهذه التعاونية، وعادة تستخدم في صورة نسبة مئوية، وكلما زادت النسبة دل ذلك على متانة المركز المالي للتعاونية كما هو مبين فيما يلي [٤]:

النسبة (٥/٥)	المركز المالي
من صفر-١٥	ضعيف
من ١٦-٢٥	مقبول
من ٢٦-٥٠	جيد
اكبر من ٥٠	ممتاز

ويوضح الجدول رقم (٤) نتائج حساب نسب درجة ملكية الأعضاء لموجودات التعاونية للجمعيات التعاونية المحلية التابعة لمنطقة ادفينا خلال العام المالى ٢٠١٠ /٢٠١١ وتبين أن هذه النسب قد بلغت نحو (١٦٠، ٦٥ ، ٦١ ، ٥٤ ، ٥١ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٠ ، ٣٨ ، ٣٦ ، ٢٧ %) على الترتيب ، وذلك في جمعيات الملقة ومنشية علوان والكوم والجدية وادكو والجديدة والعامرية والبوصيلى وسيدى عمر والساحل والتفتيش .

جدول رقم (٤) : نسب درجة ملكية الأعضاء لموجودات التعاونية للجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي التابعة لمنطقة ادفينا بمحافظة البحيرة في ج.م ع عام ٢٠١١ :

البيان / الجمعية	إجمالي الموجودات (بالجنيه)	حقوق التعاونيين (بالجنيه)	% حقوق التعاونيين إلى الموجودات الإجمالية	المركز المالي للتعاونية
الساحل	٦٩٨٥٦٩	٢٥٤٤٣٢	٣٦	جيد
الكوم	٦٢٧٩٨٦	٣٨١٤٤٣	٦١	ممتاز
الملقة	٧٤٣٢٣٤	١١٨٦٥٢٩	١٦٠	ممتاز
التفتيش	١٠٣٤٧١٦	٢٧٦٣٩٣	٢٧	جيد
الجدية	٤٩٩٧٤٢	٢٦٨٩٥٩	٥٤	ممتاز
الجديدة	٩١٣١١٩	٤٦١١٣٣	٥١	ممتاز
البوصيلي	١٠٩٣٣٩٥	٤٤٢٤٨٦	٤٠	جيد
العامرية	٨٧٤٢٩٥	٤٣٤٣٤٩	٥٠	جيد
م. علوان	٤٧٤١٥٥	٣٠٨٨٤٦	٦٥	ممتاز
ادكو	١٣٠٦٩٢٨	٦٦٠٥٨٧	٥١	ممتاز
سيدي عمر	٧٩٦٠٢٨	٣٠٠٥٣٥	٣٨	جيد

المصدر: جمعت وحسبت من الميزانيات العمومية للجمعيات التعاونية المحلية للإصلاح الزراعي بمنطقة ادفينا ، محافظة البحيرة ، ج.م.ع ، بيانات غير منشورة ٢٠١٢.

تقييم معدل الفائض الاقتصادى والأداء التنظيمى والادارى والأداء التشغيلى فى عينة الدراسة

يعتبر الفائض الاقتصادي من مقاييس الكفاءة الشاملة فى التعاونيات التى تأخذ فى الاعتبار جميع الإيرادات والمصروفات للتعاونية خلال مدة معينة ، وهذا المقياس يفيد فى مقارنة الكفاءة الاقتصادية

للنشاط التعاوني ، فضلا عن تحديد التعاونيات اكثر كفاءة، أما بالنسبة لتقييم الأداء التنظيمي والإداري فهو يقيس مدى قدرة التعاونيات على أن تحتفظ لنفسها بتركيب تنظيمي وإداري يميز طبيعتها الخاصة من حيث تنظيمها وإدارتها و العلاقات القائمة بينها و بين أعضائها وغيرها من المؤسسات والمنظمات الأخرى ، ومن ناحية أخرى يتعين على التعاونيات أن تعمل فى إطار سعة تشغيلية كبيرة أو حجم كبير وكاف من التشغيل ، وهو ما يطلق عليه الأداء التشغيلى.

١- معدل الفائض الاقتصادي (الربحية): (٤)

يعبر هذا المقياس عن العلاقة بين صافى الفائض المتحقق للتعاونية (وهو ما يطلق عليه فى مختلف المشروعات الاقتصادية اسم "صافى الربح") و بين اجمالى المصروفات التى تنفق في سبيل تقديم الخدمات سواء كانت هذه المصروفات خاصة بالتشغيل أو مصروفات إدارية أو مصروفات تتعلق بإهلاك الموجودات الثابتة والمتداولة.

ويمكن حساب معدل الفائض الاقتصادى في التعاونيات باستخدام العلاقة بين صافى الفائض واجمالى المصروفات أو الإيرادات.

وبصفة عامة يمكن حساب معدل الفائض الاقتصادي في التعاونيات (الربحية) باستخدام إحدى المعادلات الرئيسية الآتية:

. باستخدام العلاقة بين صافى الفائض وإجمالى المصروفات أو الايرادات:

أ- معدل الفائض الاقتصادى صافى الفائض/ إجمالى المصروفات x ١٠٠

ب- معدل الفائض الاقتصادى= صافى الفائض/ إجمالى الايرادات x ١٠٠

. باستخدام العلاقة بين صافى الفائض وإجمالى قيم الموجودات:

ج- معدل الفائض الاقتصادي = صافى الفائض/قيم الموجودات الثابته + قيم الموجودات المتداولة x ١٠٠.

وهذا يعنى أن التعاونية ذات المعدل الكبير تكون قد استخدمت ما لديها من موجودات بكفاءة أكبر من التعاونية الأخرى ، وجدير بالإشارة أن الموجودات المستخدمة هنا هى جميع الموارد المستخدمة فى التعاونية.

معيار معدل الفائض الاقتصادي كمعيار للنجاح الاقتصادي في التعاونيات:

يعتبر الفائض الاقتصادي من مقاييس الكفاءة الشاملة فى التعاونيات التي تأخذ في الاعتبار جميع الإيرادات والمصروفات للتعاونية لكل مدة معينة كما أنه يقيس مدى تضافر جميع العوامل التي تؤدى إلى الإيرادات المرغوبة ، وهذا المعيار يفيد في مقارنة الكفاءة الاقتصادية للنشاط التعاوني، فضلا عن تحديد التعاونيات أكثر كفاءة ، كما يعكس معيار معدل الفائض مدى ربحية التعاونيات لكل جنيه مصري من المصروفات. فالتعاونيات ذات الكفاءة الاقتصادية العالية هى التي تعطى أكبر فائض ممكن بأقل مصروفات ممكنة ، أي هي التعاونيات التي تعطى أكبر معدل فائض اقتصادي.

وبطبيعة الحال فإنه يكاد ألا يكون هناك اختلاف بين الاقتصاديين في اعتبار مقياس أو معيار معدل الفائض الاقتصادى من أصلح المعايير التى تستخدم فى قياس درجة أو مدى النجاح الاقتصادى

لكافة المشروعات الاقتصادية عامة والتعاونية بصفة خاصة، كما أن هذا المقياس يبين النتيجة النهائية للعمل والنشاط التعاونى خلال السنة المالية للتعاونية، ويمكن تقديره من المعادلة التالية:

صافى الفائض = إجمالى الايرادات- إجمالى المصروفات.

وأشارت نتائج حساب معدل الفائض الاقتصادى فى الجمعيات التعاونية محل الدراسة فى العينة كما هو موضح بالجدول رقم (٤) أن معدل الفائض الاقتصادى للجمعيات التعاونية المحلية للإصلاح الزراعي بمنطقة الدراسة أن أعلى معدل فائض اقتصادى باستخدام المصروفات كان فى جمعية منشية علوان تليها جمعيات البوصيلى والملقة والعامرية والجدية وسيدى عمر والتفتيش والكوم وادكو والجديدة والساحل.

٢- معايير تقييم الأداء التنظيمى والادارى فى التعاونيات:

يعبر هذا المقياس عن مدى قدرة الجمعية على الاحتفاظ بتركيب نوعى وكمى يميز طبيعتها من ناحية تنظيمها وادارتها والعلاقات القائمة بينها و بين أعضائها وغيرها من مكونات البنيان التعاونى الزراعى فى مصر، و بين المؤسسات الأخرى اللاتعاونية [٩]

ومن بين ما يندرج تحت هذا المعيار مدى إقبال الأعضاء على حضور اجتماعات الجمعية العمومية، وصورية هذه الاجتماعات في أغلب الأحيان، ومدى فعالية مجالس الإدارة ومستوى أعضائها، وكذلك الرقابة الذاتية، وإمكانية وجود دراسات شاملة تسبق عملية تنظيم وإدارة التعاونيات الجديدة.

أولا: بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة هو الهيئة المسئولة عن رسم سياسة العمل في الجمعية التعاونية وتتلخص أعماله في إدارة الجمعية وتعيين موظفيها والتعاقد معهم ومكافآتهم وتأديبهم، وفى الشراء والبيع وأداء ما يلزم من إجراءات الاتصال بالأسواق والتعاقد واستلام السلع وتحديد أسعار بيعها وتقرير سياسة وشروط بيعها والتزام الأسعار المحددة لها، كما يتولى عمليات الإقراض والاقتراض، ومجلس الإدارة هو المسئول عن تصريف شئون الجمعية ويعتبر في حكم الوكيل عن جميع الأعضاء.

ويشترط فى عضو مجلس الإدارة صفات عامة وأخرى محددة فى قوانين التعاون ونظمها حسب نوعها ، ومن أهم هذه الصفات حسن السمعة والإقامة في مقر الجمعية والقدرة على إدارة أعمالها، وعلاوة على ذلك لابد أن يكون عضو مجلس الادارة مؤمناً وفياً لفكرة التعاون، موالياً للجمعية فى الاكتتاب والتعامل.

ويتولى مجلس الادارة مايلى [١٠] :

- رسم السياسة العامة التى تسير عليها الجمعية وتوجيه نشاطها فى إطار الخطة المقررة لها.
- إعداد المشروعات الخاصة بالدورة الزراعية والتركيب المحصولى للسنة الزراعية التالية بالاتفاق مع وزارة الزراعة لعرضها على الجمعية العمومية العادية.
- الاشراف على شئون الجمعية ونشاطها ومتابعة سير العمل فيها وتعيين وندب وإعارة العاملين بها والرقابة عليهم.

- تكوين اللجان اللازمة لحسن سير العمل في الجمعية سواء من أعضائها أو من غيرهم وتحديدا اختصاصاتها ومتابعة أعمالها.
- تقديم الحساب الختامى للجمعية عن السنة المالية المنتهية ومشروع الخطة السنوية لنشاط الجمعية ومشروع ميزانيتها التقديرية وعرضها على الجمعية العمومية.
- إعداد التقرير السنوى المتضمن بيان نشاط الجمعية وحالتها المالية وما حققته من فائض أو خسائر.
- مناقشة تقرير الحساب الختامى الذى تعده الجهات المختصة.
- مناقشة تقارير الجهات المختصة وإعداد الرد على ما قد يرد بها من أخطاء أو مخالفات.
- دعوة الجمعية العمومية للانعقاد وتنفيذ قراراتها.
- إخطار الجهة الادارية المختصة بصورة من محاضر إجتماعات مجلس الادارة والجمعية العمومية.
- قبول الاعضاء الجدد والنظر فى فصل عضو الجمعية إذا فقد شرطا من شروط العضوية، بالاضافة إلى الأشراف على التطهير، عمل المعاينات، حصر مخالفات المبانى، متابعة صرف الأسمدة بالمخازن، كما أنه يعتبر جهاز رقابى على موظفى الجمعية لصالح المنتفعين.

توضح بيانات الجدول رقم (٥) أن اجمالى اعضاء مجلس الادارة في جمعيات الاصلاح الزراعى بمنطقة الدراسة (١١ جمعية) بلغ ٩٩ عضوا، كما بلغ عدد الذين لهم دور فعال فى خدمة الاعضاء والجمعية التعاونية وذلك وفقا لوجهة نظر المبحوثين من مديري الجمعيات من اجمالى هؤلاء الاعضاء٦٨ عضوا فقط

بنسبة بلغت نحو ٦٨.٧ ٥/، بينما بلغ عدد الذين ليس لهم دور فعال من هؤلاء٣١ عضوا بنسبة بلغت ٣١.٣ ٥/ من اجمالى أعضاء مجلس الإدارة.

جدول رقم (٥): تقييم الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي بعينة الدراسة بأدفينا بمحافظة البحيرة .

البيان	نعم	%	لا	%
عدد من لهم دور فعال من أعضاء مجلس الإدارة	٦٨ عضو	٦٨.٧	٣١ عضو	٣١.٣
هل اختلف تكوين مجلس الإدارة الحالي عن السابق	٤ جمعيات	٣٦.٤	٧ جمعيات	٦٣.٦
هل يوجد دور فعال للجمعية العمومية	١١ جمعية	١٠٠	-	-
هل تعقد الجمعية العمومية اجتماعاتها السنوية بصورة منتظمة	١١ جمعية	١٠٠	-	-

المصدر: جمعت وحسبت من خلال استمارة الأستبيان

مما سبق يتضح أن نسبة الأعضاء الذين لهم دور فعال تعتبر نسبة ضعيفة مقابل الأعضاء الذين ليس لهم دور فعال.

أما فيما يتعلق بمؤشر تكوين مجلس الإدارة فقد أشارت بيانات الجدول رقم (٥) إلى وجود عدد كبير من الجمعيات لم يختلف تكوين مجلس الإدارة الحالي عن السابق، ففي منطقة الدراسة يوجد (٤) جمعيات هى التي تغير بها أعضاء مجلس الإدارة الحالي عن السابق بنسبة بلغت ٣٦.٤ ٥/، بينما عدد (٧) جمعيات لم يختلف تكوين المجلس بها عن السابق بنسبة بلغت نحو ٦٣.٦%.

ثانيا: الجمعية العمومية:

الجمعية العمومية هي التي تملك المشروع وتراقبه ، وتنقسم إلى :

أ- **الجمعية العمومية العادية:** ويكمن دور الجمعية العمومية العادية فيما يلى [١١]:

- مناقشة تقارير تقييم ما حققته الجمعية من أهداف، وما كشفت عنه أعمال التفتيش والمراجعة والرقابة.

- التصديق على تقارير مجلس الإدارة ومراجع الحسابات - اعتماد الميزانية وحسابات الإرباح والخسائر.- اعتماد مشروع توزيع الفائض - تحديد وتوزيع مكافآت مجلس الإدارة.

ب- الجمعية العمومية غير العادية:

يكون اجتماع الجمعية العمومية غير العادية صحيحا بحضور ثلثى عدد الاعضاء على الاقل.

يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الادراة أو من ينوب عنه من مجلس الادارة وعند غيابهما يرأس أكبر أعضاء مجلس الادارة من الحاضرين سنا.

أشارت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة حضور الأعضاء لإجتماعات الجمعية العمومية العادية فى الجمعيات التابعة للدراسة الميدانية للاصلاح الزراعى ما بين ٤٢ ٥/٥ : ٨٠ ٥/٥ من اجمالى أعضاء الجمعية العمومية.

ج-انتظام اجتماعات الجمعية العمومية:

تشير بيانات الجدول رقم (٥) الى أن جميع الجمعيات المحلية للاصلاح الزراعى التابعة لمنطقة الدراسة تعقد اجتماعاتها السنوية بانتظام وبنسبة ١٠٠ ٥/٥، كما اتضح من بيانات نفس الجدول أيضا إلى أن الجمعية العمومية لها دور فعال أيضا وبنسبة ١٠٠ ٥/٥.

٣- تقييم الأداء التشغيلى لتعاونيات الإصلاح الزراعي فى عينة الدراسة [٤]:

يعتبر هذا المقياس واحدا من المقاييس ذات العلاقة بتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بالتعاونيات ويختص هذا المقياس بتقدير وتقييم قيمة ومكانة تلك التعاونيات فى المجتمع الذى تعمل فيه.

يمكن قياس الأداء التشغيلى بمدى القدرة على العمل بكبر حجم السعة التشغيلية، ويتضح ذلك من لكل بعض المؤشرات الاقتصادية التشغيلية مثل حجم العضوية، وقيمة الأصول الثابتة، وقيمة رأس المال، وقيمة الاستثمارات التى تقوم بها التعاونيات.

حيث أشارت البيانات أن رأس المال بالجمعيات التعاونية لا يتوقف على حجم العضوية بل مرتبط بالأسهم ، حيث تبين أن أعلى حجم عضوية كان في جمعية الجدية ويبلغ حجم العضوية بها نحو ١٥٩٠ عضوا، بينما بلغ رأس المال بها ١٧٨ ألف جنيه، تليها جمعية ادكو، الجديدة، الملقة، البوصيلى، العامرية، الكوم، سيدى عمر، منشية علوان، الساحل، التفتيش.

أما فيما يختص برأس المال فقد اختلف الترتيب فيه عن حجم العضوية، حيث جاءت جمعية ادكو في المرتبة الأولى براس مال بلغ نحو ٢٧٨.٥ ألف جنيه، تليها جمعية الجديدة، العامرية، الجدية، الكوم، الملقة، البوصيلى، منشية علوان، سيدى عمر، الساحل، التفتيش.

أما بالنسبة لقيمة الأصول الثابتة فقد احتلت جمعية ادكو المرتبة الأولى حيث بلغت قيم الأصول الثابتة بها نحو ٢٦٩ ألف جنيه، يليها جمعية الساحل، الجديدة، العامرية، الملقة، سيد ى عمر، البوصيلى، الكوم، التفتيش، منشية علوان، الجدية.

أما بالنسبة لقيمة الاستثمارات فقد احتلت جمعية البوصيلى المرتبة الأولى حيث بلغت قيمة الاستثمارات بها ١٧٦.٢ ألف جنيه، يليها جمعية ادكو، الجديدة، العامرية، الكوم، الملقة، الجدية، منشية علوان، سيدى عمر، الساحل، التفتيش.

الأنشطة التي تقدمها الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي:

اتضح من خلال استمارة الاستبيان أن الجمعيات التعاونية بعينة الدراسة تقوم بتوفير الأسمدة والمبيدات والتقاوى لبعض المحاصيل ، حيث تقوم الجمعية بصرف الأسمدة تبعا لنوع المحصول.

أما بالنسبة للمبيدات فتقوم الجمعيات بعينة الدراسة بصرف المبيدات لبعض المحاصيل وخاصة القطن، ولا يتم الصرف لجميع المحاصيل، أما بالنسبة للتقاوى فتقوم الجمعية بتوفير التقاوى لبعض المحاصيل أيضا مثل الارز والقطن والذره الشامية والقمح، أما المحاصيل التى لا يتم توفيرها فى جمعيات الاصلاح الزراعى مثل تقاوى البرسيم.

أما بالنسبة للآلات الموجودة فى الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى فقد اتضح أن جميع الجمعيات في عينة الدراسة بها مواتير رش ، و أن أغلب هذه الجمعيات بها جرار زراعى واحد يستخدم في جلب السولار وجر الكساحة التى يحمل الحفار عليها حين تطلب الجمعية إحضاره لتطهير الترع

والمصارف في زمام الجمعية، أو القيام ببعض الخدمات الاخرى لحساب الجمعية، فى حين وجد أن هناك عدد قليل من الجمعيات يوجد بها أكثر من جرار للخدمة بالجمعية سواء حرث ودراس وغيره، وبالنسبة للحفارات فان أغلب الجمعيات لا يوجد بها حفارات ولكنها تأتى بحفاراتها من الجمعية المشتركة للإصلاح الزراعى لتطهير المساقى الفرعية فى زمام الجمعية، فى حين أن عدد قليل من الجمعيات فى عينة الدراسة يوجد بها حفارات تمتلكها الجمعية.

كما اتضح أنه لابد من توفير الكميات المطلوبة من الأسمدة سواء كانت أسمدة فوسفاتية أو آزوتية، وذلك فى الوقت المناسب وبالأسعار المناسبة حتى لا يترك المزارعين فريسة لجشع التجار الذين يبيعون لهم بأسعار السوق السوداء، مما يؤثر في النهاية على الانتاج الزراعى وعلى المستوى الاقتصادى لمزارعى الاصلاح الزراعى ، وبالتالى يؤثر على التنمية الاقتصادية فى القطاع التعاونى بشكل خاص والقطاع الزراعى بشكل عام، وكذلك ضرورة أن تقوم التعاونيات بالاستثمار فى مجال صناعة الأسمدة سواء بنفسها أو بالشراكة مع هيئات ومؤسسات غير تعاونية مما يترتب عليه توفير الأسمدة فى الوقت المناسب وأيضا سوف يعود بالنفع على الجمعية وبالتالى سيصب ذلك فى مصلحة الأعضاء لرفع مستواهم اقتصاديا واجتماعيا وهذا هو الهدف الأساسى من قيام التعاونيات.

ويعتبر مبدأ (الاهتمام بالمجتمع المحلى) من أهم المبادئ المتعارف عليها دوليا والتى أنشئت على أساسها التعاونيات وأكد عليها الحلف التعاونى الدولى، وقد حدد القانون المصرى نسبة ٥ ٥/ه [١٠] من قيمة الفائض المتحقق من الأعمال الجارية لكل السنة المالية للخدمات الخيرية والاجتماعية ، وذلك

بعد تخصيص احتياطى المشروعات، وكذلك المساهمة في بناء المساجد وغيرها، وكذلك وجود بعض الجمعيات تقوم بعمل مشروعات صغيرة مثل المناحل وغيرها، في حين تبين أن جميع الجمعيات لا تقوم بتقديم أنشطة بيئية في نطاق الجمعية.

تقدير دوال الانحدار لقيمة الفائض في عينة الدراسة :

لإيجاد العلاقة بين المتغيرات التى تؤثر على قيمة الفائض في الجمعيات التعاونية تم افتراض أن أهم المتغيرات التى تؤثر على الفائض هى :

- عدد أعضاء الجمعية (س ١).
- مساحة الزمام بالفدان (س ٢).
- قيمة الاستثمارات في كل جمعية بالجنيه (س ٣).

و تم إيجاد هذه العلاقة في صورتين هما الدالة الخطية، و الدالة اللوغاريتمية المزدوجة:

- التقدير الاحصائى في الصورة الخطية:

كان تقدير الدالة كالأتى ص = ١٠.٥١٥ – ١٩.٢ س١ + ١٣.٤س٢ +٠.١٢٥ س٣

(-٣.٠٧)** (٣.٥١)** (٢٦،٢)**

(ر)^{٢}= ٣٩.٣ ٥/٥ (ر)$^{-٢}$=٣٤.٨ ٥/٥ ف= (٨.٦٤)**

ومن هذه الدالة يتضح من قيمة (ف) أن الدالة ككل معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية ١، ٠ ٥/٥ ومن خلال معامل التحديد المعدل، يتضح أن المتغيرات المستقلة مسئولة عن إحداث ٣٤.٨ ٥/٥ من التغيرات في المتغير التابع.

ومن خلال تقدير معاملات الدالة يتضح أن هناك علاقة عكسية بين عدد الأعضاء فى الجمعية (س١) وقيمة الفائض فى الجمعية (ص)، حيث أن زيادة عضو واحد فى الجمعية يؤدى إلى إنخفاض الفائض بنحو ١٩.٢ جنيه، يمكن تفسيرها على أن زيادة عدد أعضاء الجمعية يؤدى إلى مزيد من اهتمام الجمعية بالخدمات الاجتماعية والاقتصادية التى تقدمها للأعضاء وبالتالى تنخفض قيمة الفائض.

واتضح أن هناك علاقة طردية بين مساحة الزمام (س٢) وقيمة الفائض (ص) حيث توضح أن زيادة مساحة الزمام بمقدار فدان واحد يؤدى الى زيادة قيمة الفائض بنحو ١٣.٤ جنيه، كما اتضح أن هناك علاقة طردية بين قيمة الاستثمارات (س٣) وقيمة الفائض (ص) حيث يتضح أن زيادة الاستثمارات بما قيمته ١ جنيه يؤدى الى زيادة الفائض بنحو ٠.١٢ جنيه، وقد كان تقدير كل هذه المعاملات معنوى إحصائياً عند مستوى معنوية ١%.

- التقدير الاحصائى في الصورة اللوغاريتمية:

كان تقدير الدالة كالأتى لو ص = -١.٢١ – ١.٢٨ لو س١ + ١.٢٩ لو س٢ + ٠.٩٢٢ لو س٣

(-٤.٠١)** (٤.٣٤)** (٣.٥٤)**

(ر)^{٢}=٥٠.٥ ٥/٥ (ر)$^{-٢}$=٤٦.٨ ٥/٥ ف= (١٣.٦)**

يتضح من قيمة (ف) أن تقدير هذه الدالة معنوى إحصائياً عند مستوى معنوية ١ ٥/٥، كما أنه يتضح من قيمة معامل التحديد المعدل (ر) $^{-٢}$ أن المتغيرات المستقلة مسئولة عن إحداث نحو

٤٦.٨ ه/ه من التغيرات في المتغير التابع (صافى الفائض)، كما يتضح من قيمة (ف) وقيمة معامل التحديد المعدل أن قيمة هذه الدالة أفضل في تصوير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (صافى الفائض) من الدالة الخطية.

حيث اتضح من تقدير قيمة معاملات هذه الدالة أن هناك علاقة عكسية بين عدد الأعضاء (س١) وقيمة الفائض (ص) يمكن أن تفسر على أن زيادة عدد أعضاء الجمعية يؤدى الى مزيد من اهتمام الجمعية بالخدمات الاجتماعية والاقتصادية التى تقدمها للأعضاء وبالتالى تنخفض قيمة الفائض.

ويتضح من هذه العلاقة أن زيادة عدد الأعضاء بنسبة ١ ه/ه يؤدى إلى انخفاض قمة الفائض بنحو ١.٢٨%.

كما يتضح أن هناك علاقة طردية بين مساحة الزمام وقيمة الفائض يتضح منها أن زيادة مساحة الزمام بنسبة ١ ه/ه يؤدى الى زيادة مقابلة في قيمة الفائض بنسبة ١.٢٩%.

كما اتضح أن هناك علاقة طردية بين قيمة الاستثمارات وقيمة الفائض يتضح منها أن زيادة الاستثمارات بنسبة ١ ه/ه يؤدى إلى زيادة فى قيمة الفائض بنسبة٠.٩٢ %. وكان تقدير كل هذه المعاملات معنوى احصائيا عند مستوى معنوية ١%.

تقدير معاملات الارتباط بين المتغيرات فى تعاونيات الإصلاح الزراعي في منطقة الدراسة :

تم تقدير معاملات الارتباط بين مختلف المتغيرات المحاسبية للجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى، وهذه المتغيرات هى قيمة الفائض ، عدد الأعضاء، مساحة الزمام، رأس المال، قيمة الاستثمارات، وعند تقدير معامل الارتباط فى الجمعيات التعاونية التابعة لمنطقة ادفينا للإصلاح الزراعى، حيث اتضح من الجدول رقم (٦) أن هناك ارتباط طردى قوى بين مساحة الزمام والعضوية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط حوالي ٠.٨٦١، وهذا الارتباط معنوي احصائياً عند مستوى معنوية ١%.

جدول رقم (٦): تقدير معاملات الارتباط بين المتغيرات فى الجمعيات التابعة لمنطقة ادفينا.

	الفائض	عدد الأعضاء	مساحة الزمام	رأس المال	الاستثمارات
الفائض	١.٠	--	--	--	--
عدد الأعضاء	--	١.٠	(٠.٨٦١)**	--	--
مساحة الزمام	--	(٠.٨٦١)**	١.٠	--	--
رأس المال	--	--	--	١.٠	--
الاستثمارات	--	--	--	--	١.٠

المصدر : جمعت وحسبت من :بيانات الميزانيات العمومية للجمعيات المحلية للإصلاح الزراعي بمنطقة الدراسة بمحافظة البحيرة، بيانات غيرمنشورة ٢٠١٢.

أهم المشاكل والعقبات التى واجهت الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي فى عينة الدراسة بمحافظة البحيرة وإيجاد الحلول المناسبة لها:

باستطلاع آراء المسئولين عن الجمعيات التعاونية الزراعية فى القرى بعينة الدراسة عـن أهـم المشاكل التى تواجههم تبين أن أهم هذه المشاكل: هى

١- ارتفاع أسعار الأسمدة والتقاوي والمبيدات.

٢- قلة رأس المال الموجه للمشروعات الإنتاجية مع عدم اللجوء للإقتراض من البنوك لارتفاع أسعار الفائدة.

٣- نقص الموارد المحلية وسوء إدارتها.

٤- عدم تطوير القوانين لكى تتلاءم مع زيادة الإنتاجية والتوسع فى جذب رؤوس الأموال للتعاونيات.

- ولزيادة رأس مال الجمعيات فإنه يمكن رفع رسوم العضوية وتوفير القروض الميسرة ورفع أسعار توريد المحاصيل.
- و لزيادة الإستثمارات: فإنه يمكن من خلال رفع قيود تسعير الدولة للمنتجات، إدراج التعاونيات فى الخطة الخمسية للدولة وإسناد مشروعات محددة للتعاونيات تمول جزئياً أو محلياً من قبل الدولة، وتطوير القوانين لكى تتلاءم مع زيادة الإنتاجية والتوسع فى جذب رؤوس الأموال للتعاونيات، وتشجيع الإستثمار فى القطاع التعاوني من خلال محفزات الإستثمار والتسهيلات القانونية والإدارية.
- أما أهم المشاكل التى تواجهها الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي فى الإستثمار هو ضعف حجم ومصادر التمويل، عيوب فى التنظيم وإدارة الأعمال ووجود أزمة ثقة بين التعاون والإدارات الحكومية، ويظهر ذلك فى تعدد الرقابة على التعاونيات، وكذلك البيروقراطية والتعقيدات الإدارية.
- و لزيادة الإستثمارات: فإنه يمكن من خلال رفع قيود تسعير الدولة للمنتجات، إدراج التعاونيات فى الخطة الخمسية للدولة وإسناد مشروعات محددة للتعاونيات تمول جزئياً أو محلياً من قبل الدولة، وتطوير القوانين لكى تتلاءم مع زيادة الإنتاجية والتوسع فى جذب رؤوس الأموال للتعاونيات، وتشجيع الإستثمار فى القطاع التعاوني من خلال محفزات الإستثمار والتسهيلات القانونية والإدارية.

الملخص

تعتبر التعاونيات الزراعية من أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة لتوفير الخدمات للمزارعين في القطاع الزراعي حيث أن التعاونيات منظمات اقتصادية واجتماعية تعتمد على ذاتها في القيام بجميع أعمالها.

ويعتبر الأسلوب التعاوني من أهم الوسائل الناجحة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنه يلتزم بمبادئ وقواعد تحول دون الاستغلال وتؤمن متطلبات تنمية المجتمع في رفع مستوى المعيشة وزيادة الانتاج وتأمين الخدمات اللازمة للإنتاج والتوزيع كما يفترض أن يؤمن الخدمات الاجتماعية الاخرى لتحسين مستوى الحياة .

وعلى الرغم من أن جمعيات الإصلاح الزراعي تعتبر من أفضل أشكال وصور التعاونيات في

جمهورية مصر العربية ، حيث تتعدد أنشطتها سواء في مجال الانتاج النباتي أو الإنتاج الحيواني، إلا أنها كانت تستند إلى دعم الدولة لها باعتبارها مسئولة عن تنفيذ جانب كبير من سياسة الدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطاع الزراعي، وبعد تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى أصبح لزاما على تعاونيات الإصلاح الزراعي أن تنافس القطاع الخاص في مجال توفير مستلزمات الانتاج لأعضائها وتسويق منتجاتهم، وأن تقوم بالمشروعات الإنتاجية والخدمية التي تعود بالنفع على هؤلاء الأعضاء حتى تجد المبرر الكافي لاستمرارها في النشاط.

لذا فإن الدراسة استهدفت تقييم كفاءة أداء الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى في جمهورية مصر العربية .

حيث تم اختيار محافظة البحيرة منطقة أدفينا وبها عدد ١١ جمعية محلية، تمثل نحو ١٠ ٥/٥ من اجمالى الجمعيات المحلية بمحافظة البحيرة التي يبلغ عدد الجمعيات المحلية بها ١٣٨ جمعية محلية.

وتبين أن إجمالي رأس مال الجمعيات المحلية و المشتركة في محافظة البحيرة نحو ٢٢.٢ مليون جنيه مقابل ٢٢ مليون جنيه في العام السابق أي بزيادة قدرها حوالي ١٦٦.٧ ألف جنيه، وبنسبة قدرها ٠.٧٦% ، ويدل ذلك على كفاءة هذه الجمعيات التعاونية.

وتبين أن الفائض المتحقق للجمعيات التعاونية بمحافظة البحيرة فقد بلغ اجمالى الفائض عام ٢٠١٠ نحو ٢.٧ مليون جنيه يزداد ليبلغ نحو ٢.٧٤ مليون جنيه عام ٢٠١١ بنسبة تقدر بنحو ١.٢ ٥/٥ .

وبحساب نسبة المطلوبات الإجمالية إلى حقوق التعاونيين فى الجمعيات التابعة لمنطقة ادفينا للإصلاح الزراعي تبين أن هذه النسب قد بلغت (٥.٠٩، ٤.٠٦ ، ٣.٨٣ ، ٣.٧٦ ، ٣.٤ ، ٢.٩٨ ، ٢.٣٧ ، ٢.١٤ ، ١.٥٥ ، ١.٤٩ : ١)

كما تبين أن أفضل الجمعيات من حيث نسبة المطلوبات الاجمالية إلى الموجودات الاجمالية هى جمعيات ادكو والجدية والبوصيلى حيث بلغت نسبتها حوالى (٠.٧٩، ٠.٨ ،٠.٩٦) على الترتيب .

ومن خلال تقدير معاملات الدالة اتضح أن هناك علاقة عكسية بين عدد الأعضاء فى الجمعية وقيمة الفائض فى الجمعية، حيث أن زيادة عضو واحد فى الجمعية يؤدى إلى إنخفاض الفائض بنحو ١٩.٢ جنيه،

واتضح أن هناك علاقة طردية بين مساحة الزمام وقيمة الفائض حيث توضح أن زيادة مساحة الزمام بمقدار فدان واحد يؤدى الى زيادة قيمة الفائض بنحو ١٣.٤ جنيه، كما اتضح أن هناك علاقة طردية بين قيمة الاستثمارات وقيمة الفائض حيث يتضح أن زيادة الاستثمارات بما قيمته ١ جنيه يؤدى الى زيادة الفائض بنحو ٠.١٢ جنيه، وقد كان تقدير كل هذه المعاملات معنوى إحصائياً عند مستوى معنوية ١%.

وعند تقدير معامل الارتباط فى الجمعيات التعاونية التابعة لمنطقة ادفينا للإصلاح الزراعى، اتضح أن هناك ارتباط طردى قوى بين مساحة الزمام والعضوية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط حوالي ٠.٨٦١، وهذا الارتباط معنوي احصائياً عند مستوى معنوية ١%.

التوصيات

خفض أسعار بيع المستلزمات فى التعاونيات خاصة أن هذه التعاونيات معفاة من جميع أنواع الضرائب على الأسمدة، بناء جسور الثقة بين التعاونيات الزراعية والمزارعين عن طريق تقديم السلف العينية والنقدية للزراع بضمان المحصول وفوائد بسيطة، زيادة حصة الجمعيات من إنتاج مصانع الأسمدة لمواكبة زيادة عدد مرات زراعة الأرض، عدم قصر التعامل مع شركة أو اثنين من شركات الأسمدة بغرض زيادة الكميات الموردة، وتنظيم توزيع الأسمدة بين القطاع الخاص والتعاونيات، ووضع شروط جزائية فى التعاقدات مستقبلاً لضمان حصول التعاونيات على حصتها من الأسمدة، حرية الإستيراد أمام القطاع التعاوني لتعويض النقص فى المنتج المحلي من الأسمدة، إعطاء حافز للقائمين على توزيع الأسمدة بالتعاونيات الزراعية للعمل بعد المواعيد الرسمية وأيام العطلات بما يتناسب وظروف عمل المزارعين وحاجتهم إلى الأسمدة، العمل على إصدار قانون بإنشاء بنك تعاوني يسهم فى حل مشاكل التعاونيات والمزارعين، وترشيد الإستهلاك من الأسمدة، واستخدام الطاقات التخزينية ومخازن الأسمدة التى تتوافر للجمعيات التعاونية الزراعية بكامل طاقاتها طوال أشهر السنة، مما يسهم فى زيادة عدد مرات دورات رأس المال العامل فى تجارة الأسمدة لدى التعاونيات الزراعية وتحقيق أرباح تعود على الأعضاء المساهمين فى الجمعيات التعاونية الزراعية.

المراجع

١. إبراهيم حسن إبراهيم كريم ، دراسة اقتصادية لأداء التعاونيات في الأراضي المستصلحة بمحافظة الإسماعيلية ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة قناة السويس ، ٢٠٠١ .

٢. الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، مركز المعلومات و التوثيق و دعم إتخاذ القرار ، التقرير الإحصائي السنوي للبيانات الإحصائية ٢٠١٠ ، ٢٠١١ .

٣. الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، الإدارة المركزية للشئون الزراعية ، إدارة الدورة ومستلزمات الإنتاج ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١١ .

٤. ثناء النوبى أحمد سليم، تقييم أداء بعض التعاونيات الزراعية فى مصر، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٩ .

٥. محمد مهدى عصر ، حسين عبد الوهاب ابراهيم ، تقييم الأداء التعاونى ، الولاء للطبع والتوزيع، شبين الكوم ، ١٩٩٥.

EVALUATION OF ACTIVITY IMPACT OF THE AGRICULTURAL COOPERATIVES ON THE RURAL DEVELOPMENT AND ITS PROGRAMS PROMOTION

EL SWEIF, HEBA_TALLA ، S. MAHMOUD ELGAZAR and FAIZA AHMED MOHAMED

Agricultural Economics Research Institute, ARC, Giza, Egypt

(Manuscript received 29 May 2014)

Abstract

Cooperatives are considered one of the most important methods which the country can use them to provide services to the farmers. Cooperatives are also tools for achieving the socio economic goals.

After the economic liberalization policy had been applied, Agricultural Reform Cooperatives must compete with private sector in providing either inputs or in marketing.

The objective of the study is to evaluate perfomace efficiency of the Agricultural Reform Cooperatives in the A.R.E. Beheira governrate has been chosen, The Surplus in cooperatives has been increased from L.E 2.7 million in 2010 to L.E 2.74 million in 2011 by percentage about 1.2%, there is positive relationship between the total area and the membership, the correlations coefficient reached to about 0.86 significantly.

To evaluate The Total demand for:

Calculating the percentag of the total liabilities to total dues to members of the cooperative society in Edfena showed that they reached (5.09,4.06,3.83,3.76,3.4,2.98,2.37,2.14,1.55,1.49,1).

Best cooperative socities in terms of the ratio of total liabilities to total assets were Edco, Algadia, and Bosealy with percentages of (0.96,0.8, 0.79) , about 0.86 significantly.

The study ended to some recommendations such as, Cooperatives must provide fertilizers in low prices, they must lend farmers with small rate of interest, increasing cooperative"s quota of fertilizers, Rationalizing using of fertilizers that may contribute in developing both the agriculture and the cooperatives.